# السجن ثماني سنوات لمشغّلة مركز اتصال في بيرو بسبب احتيال انتحال صفة جهات حكومية أمريكية



حُكم بالسجن ثماني سنوات على مشغّلة مركز اتصال في بيرو لدورها في احتيال انتحل صفة مسؤولين ومحامين وخدع أكثر من 30 ألف شخص بمبلغ 15 مليون دولار.

- أقرّت كارلا ماجالي ألسيدو مندوزا (45 عامًا) من ليما بالذنب في التآمر لارتكاب احتيال عبر البريد والاتصالات.
- أدارت مراكز اتصال في بيرو مرتبطة بعمليات احتيال وابتزاز بين يناير 2013 وديسمبر 2018.
- عرض المحتالون خدمات أو منتجات مجانية، ثم انتحلوا صفة مسؤولين حكوميين ومحامين وزعموا أن الضحايا ملزمون تعاقديًا بالدفع.
- هُدّد الضحايا بالملاحقة القضائية والاعتقال وعواقب تتعلق بالهجرة، وقدّرت وزارة العدل الأمريكية الخسائر بـ15 مليون دولار لأكثر من 30 ألف شخص.
- أفادت لجنة التجارة الفيدرالية بخسائر بلغت 3.5 مليار دولار من احتيال الانتحال في 2025، منها نحو

920 مليون دولار لدى منتحلي صفة جهات حكومية.

أصدر القضاء الأمريكي حكمًا بالسجن ثماني سنوات على كارلا ماجالي ألسيدو مندوزا (45 عامًا) من ليما في بيرو. وكانت قد أقرّت بالذنب في تهمة التآمر لارتكاب احتيال عبر البريد والاتصالات، بعد توقيفها في مارس 2023 وتسليمها إلى الولايات المتحدة في أبريل 2025.

## طبيعة المخطط

وفق وثائق المحكمة، أدارت مراكز اتصال في بيرو بين يناير 2013 وديسمبر 2018. كان المتصلون يخاطبون ناطقين بالإسبانية في الولايات المتحدة ويبلغونهم بأنهم مؤهلون لخدمات أو منتجات مجانية، ثم ينتحلون صفة مسؤولين حكوميين ومحامين ويزعمون أن الضحايا ملزمون تعاقديًا بدفع مبالغ كبيرة.

كما هُدّد الضحايا بالملاحقة القضائية والاعتقال وعواقب تتعلق بالهجرة. وتفيد وزارة العدل الأمريكية بأن المخطط خدع أكثر من 30 ألف شخص بمبلغ 15 مليون دولار. وهي العاشرة بين المتهمين المسلَّمين من بيرو الذين صدرت بحقهم أحكام في القضية، وأُدين كذلك مشغّلون آخرون لمراكز اتصال ومراكز توزيع.

## السياق الأوسع

يربط المصدر القضية بتحذير صدر في يونيو 2026 عن لجنة التجارة الفيدرالية الأمريكية، مفاده أن خسائر الأمريكيين من احتيال الانتحال بلغت 3.5 مليار دولار في 2025، وأن الخسائر المبلَّغ عنها تضاعفت نحو ثلاث مرات منذ 2020، وأن نحو 920 مليون دولار سرقها منتحلو صفة جهات حكومية.

## الصلة بالمؤسسات في المملكة

القضية أمريكية ولا يذكر المصدر المملكة. لكن الأساليب فيها مألوفة: اتصالات غير مرغوبة، وادعاء كاذب بصفة رسمية، وضغط قائم على الخوف من العواقب القانونية. ويمكن للمؤسسات اعتمادها مرجعًا عند مراجعة طريقة تحذير الموظفين والعملاء من هذا النوع من الهندسة الاجتماعية.

## ما يجب فعله الآن

1. إدراج سيناريوهات انتحال صفة الجهات الحكومية والقانونية في برامج توعية الموظفين، خصوصًا فرق مراكز الاتصال وخدمة العملاء.
2. تذكير العملاء عبر القنوات الرسمية بأن المؤسسة والجهات الرسمية لا تطلب دفع مبالغ ولا تهدد بالاعتقال عبر مكالمات هاتفية غير مطلوبة.
3. توفير مسار واضح للموظفين في الخط الأمامي لتصعيد وتوثيق بلاغات العملاء عن طلبات الدفع المشبوهة.
4. مراجعة مراقبة الاحتيال للكشف عن المدفوعات غير المعتادة التي يبادر بها العميل عقب اتصال هاتفي مُبلَّغ عنه.
5. التحقق من اتساق ضوابط الاحتيال والهندسة الاجتماعية مع متطلبات الهيئة الوطنية للأمن السيبراني والبنك المركزي السعودي ذات الصلة.